



خمس سنوات على الحصار: الوضع الإنساني في قطاع غزة

حزيران/ يونيو 2012

حقائق سريعة

- يدخل الحصار المشدد الذي فرض على قطاع غزة في حزيران/ يونيو 2007 عامه السادس.
- تعتبر غزة واحد من أعلى أقاليم العالم من حيث الكثافة السكانية (أكثر من 4,500 نسمة لكل كيلومتر مربع).
- 34% من قوة العمل في غزة عاطلون عن العمل، بما في ذلك ما يزيد على نصف شبان القطاع.
- 44% من أبناء غزة يعانون انعدام أمن غذائي وحوالي 80% يحصلون على مساعدات.
- في عام 2011، كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 17% تقريباً وهو أقل من الرقم المعادل في عام 2005 وقبل الانتخابات الفلسطينية الأخيرة.
- في عام 2011، كان أقل من حمولة شاحنة من البضائع يغادر قطاع غزة يومياً وهو أقل من ثلاثة بالمائة من متوسط كمية الصادرات خلال النصف الأول من عام 2007.
- يتعذر الوصول بشكل كامل أو جزئي إلى 35% من الأراضي الزراعية في غزة ولـ 85% من مياه الصيد في القطاع بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل.
- منذ حزيران/يونيو 2010، تمت الموافقة على 73 مشروعاً لإعادة البناء من الذين قدمتهم الأمم المتحدة للسلطات الإسرائيلية؛ وكانت عشرات المشاريع الأخرى في انتظار الموافقة لفترات بلغت 18 شهراً في المتوسط.
- يؤدي النقص حاد في الوقود والكهرباء إلى انقطاع الكهرباء لفترات تصل إلى 12 ساعة في اليوم.
- يلقى نحو 90 مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً في البحر كل يوم.
- أكثر من 90% من مخزون المياه الجوفية في غزة غير آمن للاستخدام البشري بدون معالجة.
- يعمل 85% من المدارس في قطاع غزة بنظام الفترتين.
- حوالي 71,000 وحدة سكنية جديدة مطلوبة لتغطية احتياجات السكن الحالية.
- قتل ما لا يقل عن 172 مدنياً فلسطينياً وأصيب 318 آخرون أثناء العمل في أنفاق بين غزة ومصر، منذ تشديد الحصار في عام 2007.
- أثناء هذه الفترة، قتل ما يقرب من 2.300 فلسطيني وأصيب 7.700 على أيدي القوات الإسرائيلية، وقد قتل حوالي ثلثهم أثناء هجوم "الرصاص المصبوب" العسكري. وكان أكثر من ربع القتلى (27%) من النساء والأطفال.
- منذ حزيران/يونيو 2007، قتل 37 إسرائيلياً وأصيب 380 آخرون في هجمات انطلقت من قطاع غزة، 40% منهم مدنيون.

في مجالات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، تدهورت بدرجة كبيرة نتيجة للقيود على الواردات والنمو السكاني السريع. وسيزيد الفشل في التعامل مع الفجوات ضعف الأوضاع الإنسانية للسكان. وبالرغم من الإجراءات التي اتخذت في عام 2010 لتخفيف الحصار، لا تزال المنظمات الدولية تواجه تحديات في الاستجابة لمعظم الاحتياجات الإنسانية الملحة في هذه المجالات، بسبب النظام المعقد المفروض من قبل السلطات الإسرائيلية للمصادقة على المشروعات.

5. تعتبر «سياسة الفصل» بين قطاع غزة والضفة الغربية، التي تتضمن فرض قيود شديدة على انتقال البضائع والبشر بين المنطقتين، مكون رئيسي في الحصار. إنه يحول دون وصول الناس إلى الخدمات (بما في ذلك التعليم العالي) ومصادر كسب العيش، ويربك الحياة العائلية ويقوض مقومات البقاء للحل القائم على أساس الدولتين.

6. يظل عدم امتثال جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني أثناء تصعيد الصراع سبب الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين. فاستخدام جماعات مسلحة للمناطق السكنية المدنية لشن هجمات عشوائية على جنوب إسرائيل وكذلك الأساليب التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي لفرض قيود على الوصول إلى المناطق الحدودية تثير قلق بشكل جدي من ناحية الحماية..

1. لا يزال الحصار البري والجوي والبحري المفروض على قطاع غزة قائماً. أحكم الحصار، الذي فرضته إسرائيل في أعقاب سيطرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على غزة في حزيران/يونيو 2007، الإغلاق المفروض منذ أوائل التسعينات. إن ذلك يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية بما يخالف القانون الدولي والذي يعتبر بمثابة عقاب جماعي.
2. لم تظهر الطاقة الإنتاجية لاقتصاد غزة أي تعافٍ مما جعل النمو الاقتصادي مؤخراً غير مستدام. ونتج المستوى المتزايد للنشاط الاقتصادي أثناء عام 2011 أساساً من تدفق الأموال من الخارج وكان مركزاً في قطاعي الخدمات والبناء. ويحول الحظر المستمر على نقل البضائع من غزة إلى الأسواق الدولية في الضفة الغربية وإسرائيل، إلى جانب القيود الشديدة المفروضة على حرية الوصول إلى الأراضي الزراعية ومياه الصيد، دون النمو المستدام ويديم مستويات البطالة المرتفعة وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المساعدات.
3. أدت القيود المفروضة على الواردات، بما في ذلك مواد البناء الأساسية إلى انتشار الأنفاق تحت الحدود مع مصر. هذه القيود، جنباً إلى جنب مع انعدام فرص العمل والاحتياجات الهائلة لإعادة الإعمار، دفعت آلاف العمال، وبعضهم من الأطفال، إلى المخاطرة بحياتهم كل يوم في «صناعة الأنفاق».
4. تدهورت نوعية البنية الأساسية والخدمات الضرورية، بما في ذلك





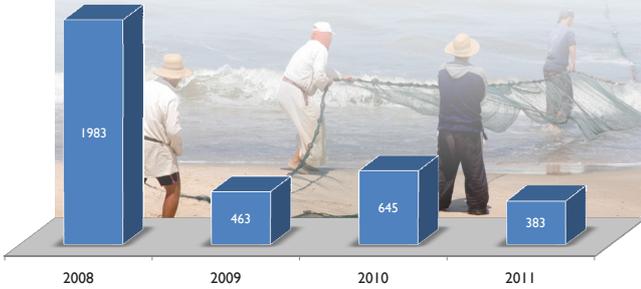
خمس سنوات على الحصار: الوضع الإنساني في قطاع غزة

حزيران/ يونيو 2012

الوصول إلى مناطق الصيد

تمنع القوات البحرية الإسرائيلية، منذ عام 2009، الصيادين من الوصول إلى مناطق بحرية التي تبعد لمسافة ثلاثة أميال بحرية عن ساحل غزة حيث توجد أسراب السردين. مما أدى إلى تقويض معيشة 35,000 شخص.

حصيلة السردين (بالطن)



تنقل الناس: معبر إيريز

المتوسط اليومي للمسافرين من غزة.



الصرف الصحي:

عرقل الحظر على الواردات توسيع البنية الأساسية للصرف الصحي في قطاع غزة وتطويرها. يلقي نحو 90 مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً في البحر كل يوم. ويشكل تلوث مياه البحر مخاطر صحية خطيرة.



الوصول إلى الأراضي الزراعية:

يحظر تماماً الوصول إلى الأراضي الزراعية التي تقع على بعد 500 متر من السياج الحدودي، بينما يكون الوصول إلى مناطق تبعد لمسافة 1500 متر محفوفاً بالمخاطر بسبب إطلاق الجيش «طلقات تحذيرية» من حين لآخر. ويضيع كل عام ما يقدر بحوالي 75,000 طن من الإنتاج الزراعي بسبب تقييد حرية الوصول.



الأنفاق:

أدى الحصار إلى انتشار الأنفاق التي يخاطر آلاف العمال بحياتهم يومياً بالعمل فيها لتهرب السلع المقيد دخولها. كمية مواد البناء الأساسية التي دخلت إلى غزة عبر الأنفاق في عام 2011 كانت أكبر بأربعة أمثال تقريبا من تلك التي دخلت عن طريق المعابر الرسمية الخاضعة للقيود.



4,769

الصادرات: معبر كيرم شالوم (الوحيد)

عدد الشاحنات (كانون/الثاني يناير - أيار/مايو)

